



المصرف المركزي يفرض عقوبات إدارية ومالية على شركة تمويل عاملة في الدولة

أبوظبي (14 يونيو 2022): فرض مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي عقوبات إدارية ومالية على شركة تمويل عاملة في الدولة، وفقاً لأحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية، وتعديلاته، ونظام شركات التمويل، ونظام حماية المستهلك.

وقام المصرف المركزي بتاريخ 18 مايو 2022، بفرض غرامة مالية على شركة التمويل، نتيجة إخفاقتها في تقديم البيانات المالية المدققة بحلول الموعد المقرر وعدم الالتزام بتعليمات المصرف المركزي في هذا الشأن.

بالإضافة إلى ذلك، أصدر المصرف المركزي تعليمات للشركة بمعالجة أوجه القصور في غضون شهر من الإخطار، لإخفاقتها في الامتثال لنظام حماية المستهلك وقواعد نظام إدارة الشكاوى.

ويعمل المصرف المركزي من خلال مهامه الرقابية والإشرافية، على ضمان التزام جميع المنشآت المالية المرخصة والعاملة في دولة الإمارات، بما فيها شركات التمويل، بالقوانين والتشريعات السارية في الدولة والأنظمة والمعايير المعتمدة من قبله، بهدف الحفاظ على شفافية ونزاهة أعمال شركات التمويل وتعزيز كفاءة النظام المالي بالدولة.

-انتهى-